

في تحديث المنظومة التشريعية وتكثيف مراقبة العمل الحكومي والدفاع عن القضايا الكبرى لبلادنا في المحافل الدولية.

فعلى مستوى الإنتاج التشريعي، واصل مجلس المستشارين نشاطه التشريعي خلال هذه الدورة وفق ما يخوله له الدستور في فصله 45 و46، وذلك بالدراسة والتصويت على 24 نصا تشريعيًا، بعد أن قامت اللجان الدائمة بتحصيها وإدخال تعديلات مهمة عليها، بينما تمت دراسة 20 نصا في الدورة الفائتة و14 في الدورة التي قبلها.

وتعتبر هذه النصوص على جانب كبير من الأهمية، بحيث همت المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية والعلاقات الخارجية، ويأتي مشروع قانون المالية لسنة 2011 في مقدمة هذه النصوص التي وافق عليها مجلسنا، والذي انخرط السادة المستشارون في مناقشة مضامينه واقترح تعديلات مهمة بشأنه، بلغ عددها 118 تعديلا، قبل منها 17 تعديلا.

وفي نفس الإطار، وافق المجلس على مشاريع قوانين تهدف إلى إحداث عدد مهم من المؤسسات العمومية، ويتعلق الأمر بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان التي ستضطلع بمهام إنجاز برامج شاملة للنهوض بمناطق الواحات وفضاءات الأركان ذات الخصوصية الإيكولوجية لبلادنا، وذلك في إطار التنمية المستدامة والمحافظة على موروثهم إيكولوجي ونباتي متميز.

كما وافق المجلس على مشروع قانون يقضي بإحداث قطب مالي بالدار البيضاء كمنطقة مالية بالعاصمة الاقتصادية للمملكة، ستقوي جاذبيتها وتنافسيتها، ويأتي في نفس السياق إحداث الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستكية والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية والوكالة الوطنية لتنمية الأحياء البحرية.

وفي نفس الإطار، تم جمع المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب في مؤسسة عمومية واحدة قصد تعبئة الموارد الطاقية والمائية وتميئتها.

ووافق المجلس على إحداث وتنظيم مؤسسة مهمة هي مؤسسة الحسن الثاني للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بالقطاع العمومي للصحة، إضافة إلى ذلك تمت الموافقة على نصوص تشريعية تندرج في إطار البعد الاجتماعي، ويتعلق الأمر بمشروع قانون يقضي بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل الاجتماعي، وكذا مشروع قانون يقضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، ومشروع قانون يتعلق ببيع السمك بالجملة، إضافة إلى مشروع قانون يغير ويتم الظهير الشريف بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، الذي يهدف إلى إصلاح منظومة التوظيف والترقي والوضعيات والرخص والجمع بين الوظائف، وكذلك مشروع قانون مكافحة غسل الأموال المندرج في إطار مراجعة وتحسين النصوص القانونية المرتبطة بمكافحة الإرهاب.

## محضر الجلسة رقم 748

**التاريخ:** الثلاثاء 13 صفر 1432 (18 يناير 2011)

**الرئاسة:** المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

**التوقيت:** اثنان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة السادسة والأربعين مساء.

**جدول الأعمال:** اختتام الدورة التشريعية الخريفية / أكتوبر 2010.

### المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

هذه جلستنا الثالثة.

السيدان وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بمقتضيات الفصل 40 من الدستور، نختتم اليوم الدورة التشريعية الخريفية 2010، وهي مناسبة للوقوف على حصيلة عملنا خلال هذه الدورة التي تعتبر دورة تشريعية بكل المقاييس، دورة إنتاج نوعي، سواء على مستوى التشريع أو على مستوى المراقبة الجادة للعمل الحكومي أو على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، وهي مجالات كنا باستمرار جميعا نستحضر أهميتها على ضوء مضامين الخطابات الملكية السامية وما تحمله من توجيهات ثاقبة.

ويسعدني بهذه المناسبة أن أتوقف بسرعة على سؤال محوري أتى في الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عند افتتاح الدورة التشريعية 2010-2011، منطوق هذا السؤال هو: "وإلى أي مدى نهض البرلمان بدوره كاملا كرافعة ديمقراطية لنموذجنا التتموي؟" انتهى النطق الملكي.

وطبقا للتوجيهات الملكية السامية المؤكدة على وجوب عقلنة الأداء البرلماني كؤسسة واحدة، انكب مجلس النواب ومجلسنا الموقر على بحث آليات التنسيق والتناغم والتكامل بينها في شتى المجالات والوظائف.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدتين المستشارتين المحترمتين،

إن ما ميز هذه الدورة هو استمرار انخراط المجلس في مسلسل الإصلاحات الهيكلية والأوراش التنموية الكبرى التي تهم مختلف مجالات الحياة، والتي يقودها بثبات صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده، ويواكب مجلسنا المسيرة التنموية التي تعرفها بلادنا من خلال الإسهام الإيجابي

العام الوطني باهتمام كبير، وعموما بلغ مجموع اجتماعات اللجان الدائمة خلال هذه الدورة 47 اجتماعا، استغرق ما يناهز 275 ساعة عمل.

وعلى مستوى العلاقات الخارجية أو العمل الدبلوماسي البرلماني، تميز عمل المجلس في هذا المجال خلال هذه الدورة بمواصلة تكثيف العلاقات الثنائية والبيئية المتميزة التي تجمع المجلس بالعديد من المجالس المماثلة ببرلمانات الدول الشقيقة والصديقة، وكذا في تسجيل مشاركة فعالة في العديد من المحافل الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية والجهوية، وأيضا في إطلاق العديد من مبادرات الشراكة والتعاون الدولي.

ولئن كان النصف الثاني من هذه السنة التي ودعناها منذ أسبوعين حافلا بالعديد من الأحداث والتطورات، سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد الدولي، فإن المجلس ظل متفاعلا مع هذه الأحداث، متابعا لمتخلف التطورات بتنسيق مع مجلس النواب، وانسجام تام مع المواقف الراسخة لبلادنا من القضايا الكبرى والدفاع عن مصالح بلادنا العليا.

وهكذا، ظلت باستمرار قضية استكمال وحدة بلادنا الترابية والتعريف بالمشروع المغربي الراعي إلى تمتيع أقاليمنا الجنوبية بنظام الحكم الذاتي، في إطار السيادة المغربية والوحدة الوطنية، قضية ثابتة ومركزية في جميع أنشطة هذا المجلس، وحظيت بالأولوية كذلك في جميع المباحثات التي أجرتها مختلف الوفود مع الوفود البرلمانية الأجنبية وبعض الدبلوماسيين الأجبيين والإعلام الأجنبي ومسؤولي المنظمات الدولية التي كان معها لقاءات مختلفة.

وفي سياق آخر، ظلت المواقف الراسخة للمملكة المغربية والتزاماتها الرسمية اتجاه العالم العربي والإسلامي حاضرة بقوة أيضا في أنشطة المجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية، واستمر المجلس في تأكيد موقف بلادنا الداعم لحق الشعب الفلسطيني في بناء دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وكذا التنديد المستمر بما تعرفه الأراضي الفلسطينية من مخططات استعمارية واستيطانية إسرائيلية، وما تعيشه القدس الشريف من هجمات متتالية، الهدف منها ترحيل ساكنتها وطمس معالمها ومسح هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، وهي المواقف الراسخة التي عبرت عنها وفود المجلس الرسمية المشاركة في مختلف التظاهرات البرلمانية الجهوية والدولية، ولاسيما داخل الإتحاد البرلماني الدولي والإتحاد البرلماني العربي والإتحاد البرلماني الإفريقي، واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها.

وبخصوص العلاقات البرلمانية المغربية الأوروبية، وعلى ضوء حصول بلادنا على الوضع المتقدم، استمر المجلس في نهج دبلوماسية برلمانية إرادية مع مختلف المؤسسات الأوروبية ذات الصلة، ولاسيما مع الجمعية البرلمانية الأوروبية لمجلس أوروبا التي تستعد الآن للتداول في طلب البرلمان المغربي القاضي بالحصول على صفة شريك من أجل الديمقراطية، وكذا مع البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط والجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط والجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

وفي علاقة المملكة المغربية بالمنظم الدولي، سواء البيئية منها أو المتعددة الأطراف، وافق مجلسنا على مشاريع قوانين، يوافق بموجبها من حيث المبدأ على تصديق المغرب على عدد من الاتفاقيات الدولية كاتفاقية إنشاء التسهيل الإفريقي للدعم القانوني، واتفاقية إنشاء البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد، والاتفاقية الموقعة بين المملكة المغربية وإيرلندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

وبغض النظر عن الجانب العددي لهذه الحصيلة التشريعية، فإن هذه الدورة تميزت بالانكباب الجدي للسادة أعضاء المجلس على إغناء المنتج التشريعي بملاحظاتهم وتعديلاتهم التي ساهمت في الرفع من جودة هذه النصوص، حيث بلغ مجموع التعديلات المقدمة 245 تعديلا، قبل منها 86 تعديلا.

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، واصل المجلس المهام المناطة به دستوريا من خلال الأسئلة الشفهية والكتابية، التي مكنت السادة المستشارين من ملامسة مجموعة من القضايا والانشغالات التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني وفي مختلف المجالات وعلى كافة المستويات المحلية والجهوية والوطنية، وهمت خصوصا الموسم الفلاحي والدخول المدرسي وإجراءات تطبيق مدونة السير وإضرابات شغيلة قطاع العدل ورؤية 2020 للسياسة.

واهتم المجلس بالخصوص بقضية الوحدة الترابية لبلادنا التي أولاهها السادة المستشارون أهمية بالغة، حيث أجمع ممثلو الفرق البرلمانية على التنديد بالأحداث الإجرامية بالعيون، ونددت جميع الفرق البرلمانية بالحرب المسعورة التي شنتها بعض وسائل الإعلام الإسبانية والحزب الشعبي الإسباني ضد قضايانا الوطنية العليا، وخصوصا ما شاهدناه من تزوير وتزييف وتلفيق إعلامي خلال أحداث العيون الإجرامية في خرق تام وإخلال سافر بالقواعد الأخلاقية التي تؤطر عمل الصحافة المسؤولة والريزية، والتي أثرت سلبا، مع الأسف، على شرائح لا يستهان بها من الرأي العام الدولي المهتم بقضايانا المشتركة، وفي هذا الإطار عقد المجلس جلسة عمومية خاصة لمناقشة توصيتي البرلمان الإسباني والأوروبي، وهما طبعاً توصيتين جائرتين ومتسرعين ومنحازتين.

وقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال هذه الدورة 268 سؤالاً، أجابت الحكومة على 38 سؤالاً آتياً، و177 سؤالاً عادياً، بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المطروحة 34 سؤالاً، أجابت الحكومة عن 31 سؤالاً منها.

وشكلت جلسات مراقبة العمل الحكومي مناسبة للتفاعل بين المؤسسة التشريعية والحكومة، ولحظات متميزة في جو تسوده روح المسؤولية واستحضار تحديات المستقبل، بغية تحليل وتقييم السياسات العمومية بصفة عامة، ومتابعة أداء العمل الحكومي بصفة خاصة، وهو ما واکبه الرأي

ومستوى رفيع من الحوار الساخن ولكن الجاد والهادف والمسؤول في جو تسوده روح المسؤولية والاحترام المتبادل واحترام الضوابط الديمقراطية. وارتباطا بهذا المخطط الإصلاحي الذي يكرس قيمة التعاقد وثمان ثقافة التشارك، والذي جعلنا من بين أولوياته تأهيل إدارة المجلس لكي ترقى إلى مستوى متقدم والنهوض بالعنصر البشري باعتباره العمود الفقري لكل إصلاح، قطع مسلسل الهيكلية الإدارية أشواطاً متقدمة، حيث نظمنا لقاءين مع أطر وموظفي المجلس، شكلاً منعطفاً إيجابياً في علاقة الإدارة بأطرها وموظفيها.

وقد انعقد الملتقى الأول يوم السبت 9 أكتوبر 2010 بمركز الندوات والاستقبال بحي الرياض بالرباط، وخصص لتدارس الشروط اللازمة لتحسين مناخ عمل مواردنا البشرية وتطوير أدائها وتحسين ظروف عملها وجعلها شريكاً كاملاً في تحسين أداء مجلسنا الموقر بصفة عامة.

وفيما يخص الملتقى الثاني الذي انعقد بمقر المجلس بعد شهر للوقوف على خلاصات عمل اللجان الموضوعاتية وتوصيات أشغالها، أشغال الورشات واللجان المنبثقة عن الملتقى الأول فقد تمت في ظروف جيدة.

وتفعيلاً للتعاون والشراكة بين مجلسنا والمعهد العالي للإدارة، أقدم مكتب المجلس على تسطير شطر جديد من الدورات التكوينية لفائدة أطر وأعاون المجلس، شملت مواداً في التكوين العام والتكوين المستمر والتكوين المتخصص والتكوين في اللغات الحية والبحوث البيولوجرافية على الإنترنت لمواكبة عمل الفرق البرلمانية وفق أساليب متطورة، إلى جانب تنظيم ورشات وموائد مستديرة ومحاضرات لفائدة أطر المجلس، وأخرى خصصت هذه المرة للسادة المستشارين الذين يرغبون في ذلك، وخصوصاً طبعاً السادة رؤساء الفرق البرلمانية والسادة رؤساء اللجان والسادة أعضاء المكتب، في دورات بدأناها في الأسابيع الماضية وستستمر إن شاء الله في الأسابيع المقبلة.

هذا، ورغبة من المكتب في تحسين التواصل بين جميع مكونات المجلس وضمان سيلان المعلومة وتحسين أداء الفرق البرلمانية واللجان الدائمة، واعتباراً لأهمية تكنولوجيا المعلومات في التواصل، فقد أطلق المجلس بوابة إلكترونية جديدة بتقنيات حديثة في إطار مشروع تدريجي للإدارة يهدف تسهيل عملية التواصل المؤسساتي الخارجي.

كما أقدم المكتب كذلك على تمكين السادة المستشارين من هواتف نقالة في إطار شبكة داخلية مجانية من أجل تسهيل التواصل البيني بين المستشارين، وبين المستشارين والطواقم الإدارية، ومعلوم أن هذه التقنية تضمن تواصلًا داخلياً مستمراً ومجانياً، وهي تقنية عصرية للتواصل أثبتت نجاعتها.

إن مكتب المجلس، ووعياً منه بأهمية العنصر البشري ودوره المركزي في النهوض بالمؤسسة، يؤكد استمراره في التزام المقاربة التشاركية لتجسيد مضامين المخطط الإصلاحي، الذي اعتمده المكتب للسنوات الثلاثة الجارية.

وقد همت هذه الأنشطة سبل تعزيز العلاقات الثنائية المتميزة المغربية الأوروبية، ولاسيما في مجالات الملاءمة التشريعية المشجعة والمحفزة للتبادل التجاري والاستثمارات وإبراز الأوراش الاقتصادية الهيكلية الكبرى التي تعرفها بلادنا.

كما تناولت كذلك القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولاسيما منها قضايا الهجرة غير الشرعية والإرهاب والإجرام العابر للقارات والاتجار في المخدرات والبشر والأسلحة.

وهكذا تبرز حصيلة المجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية خلال هذه الدورة في المعطيات التالية رقمياً:

- استقبال 15 وفداً برلمانياً ودبلوماسياً؛
- وقامت رئاسة المجلس مرفوقةً بوفدين هامين بزيارتين رسميتين لكل من المملكة العربية السعودية الشقيقة وكذلك سلطنة عمان الشقيقة، توجتاً باتفاق مبدئي على اتفاقيتين للتعاون بين مجلس المستشارين ومجلس الشورى السعودي ومجلس الدولة العاني؛
- زيارة المجلس لكل من الاتحاد الأوربي والبرلمان الأوربي ومجلس الشيوخ الفرنسي واللقاء بشخصيات سياسية نافذة في الحقل السياسي الفرنسي في الأسبوع المنصرم؛
- وشارك مجلس المستشارين في 23 تظاهرة برلمانية دولية، نظمتها المنظمات البرلمانية الإقليمية والجهوية والدولية.

وفي إطار افتتاح المجلس على محيطه، وتماشياً مع برنامجه، تم التوقيع على اتفاقية تعاون مع كل من المرصد الوطني لحقوق الطفل الذي ترأسه صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (L'UNICEF)، وذلك بهدف دعم السياسات العمومية المرتبطة بهذا الميدان ومواكبة تطور تفعيل القوانين ذات الصلة بحماية الطفولة.

وكذلك وضع أسس اتفاقية الشراكة مع مؤسسة (Westminster) البريطانية في إطار مشروع يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسساتية في مجالات مختلفة: التشريع والمراقبة والدبلوماسية البرلمانية.

وثالثاً، زيارة طلبة بعض الأكاديميات العسكرية وبعض الوفود من الطلبة المغاربة والأجانب والتلاميذ، حيث تجاوز عدد الزائرين 648 زائراً.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

إن المخطط الإصلاحي الذي اعتمده مكتب المجلس لهذه الفترة قد نجح في جعل مجلس المستشارين يتبوأ مكانة متميزة، ليس فقط في مجال التشريع والرقابة الحكومية والدبلوماسية البرلمانية، بل أضفى فضاءً جذاباً وذا مصداقية عالية لدى الرأي العام الوطني، وتمكن من إرجاع النقاش في القضايا التي تشد إليها الرأي العام الوطني إلى مكانها الطبيعي وهو - طبعاً - البرلمان، وطبعت أشغاله التشريعية والرقابية والدبلوماسية دينامية حقيقية،

جلالتكم أردية الصحة والعافية، ويحقق على يديكم الكريمين ما تصبو إليه جلالتكم من تقدم ورفاهية وازدهار.

لقد تكملت أشغال هذه الدورة الخريفية لمجلس المستشارين، يا مولاي، بحصيلة وازنة إن على مستوى الإنتاج التشريعي أو على مستوى مراقبة العمل الحكومي أو الدبلوماسية البرلمانية أو على مستوى افتتاح المجلس على محيطه.

وبفضل العناية السامية التي ما فتئت جلالتكم، يا مولاي، توليها للبرلمان بصفة خاصة وللديمقراطية بصفة عامة، فإن المجلس يدرك مدى جسامته التحديات والرهانات التي يجب رفعها والمجهود الذي على المستشارين البرلمانيين أن يبذلوه بانخراطهم الواعي والمستمر في الإصلاحات الكبرى والأوراش المهيكلية التي يقودها جلالتكم بحكمة وتبصر لتحديث بلادنا وتحسين النموذج المغربي الرامي إلى بناء مشروع مجتمعي متميز في محيطنا الجهوي.

كما أن مجلس المستشارين، يا مولاي، وشعورا منه بأهمية انخراطه في رفع تحديات الوحدة الترابية والتحديات الأمنية والبيئية، لعازم على تكثيف جهوده لتحسين أدائه في إطار الدبلوماسية البرلمانية، وذلك بتقوية حضوره الواعي في جميع المحافل الدولية وتجديد وسائل أدائه وتنسيقه مع جميع روافد الدبلوماسية الوطنية، دفاعا عن قضايانا المصرية وعلى رأسها وحدتنا الترابية.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم وأدام على جلالتكم نعم الصحة والعافية، وحقق في عهد جلالتكم ما ترحونه لمملكتم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورفي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للا خديجة وصنوكم الجليل صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على جناب جلالتكم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

وحرر بالرباط يوم الثلاثاء 13 صفر 1432 الموافق ل 18 يناير 2011.

خديمكم الوفي محمد الشيخ بيد الله.

السلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:**

شكرا، رفعت الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدتين المستشارتين المحترمتين،

وأخيرا، يسعدني أن أعبر عن اعتزازي بالأجواء الإيجابية التي ظلت باستمرار تطبع وتحفز عمل السادة المستشارين أعضاء المكتب ورؤساء الفرق ورؤساء اللجان، في جو تسوده روح المسؤولية العالية واستحضار تحديات الألفية الثالثة، منوها في ذات الوقت بكافة أطر المجلس وموظفيه على انخراطهم الواعي في البرنامج الإصلاحي الذي اعتمده المكتب، وما يتحلون به من روح المسؤولية والمساهمة المتميزة في تحسين أداء مجلسنا والرفع من وتيرة عمله وإنتاجه، ودعم عمل المستشارين بصفة عامة، وخصوصا في الأوقات الضاغطة.

كما أعرب عن اعتزازي بالتنسيق والتعاون المثمر مع الحكومة الموقرة عبر المجهود الذي يبذله السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان في إطار من التجاوب الذكي والتفاعل الإيجابي خدمة للمصالح العليا لبلادنا.

وأعتم هذه المناسبة لأتوجه إلى وسائل الإعلام الوطنية بالشكر الجزيل والتقدير الصادق على ما تقوم به من جهد محمود لنقل أعمال المجلس للرأي العام الوطني والدولي، والمشاركة في نشر قيم الديمقراطية وفضيلة الحوار وضمان سيلان المعلومة إلى جميع شرائح الشعب المغربي.

"وقل لعلوا فيسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الله يخليكم، برقية مرفوعة إلى صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، السيد الأمين تفضل.

**المستشار السيد عبد اللطيف أبوح، أمين المجلس:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

برقية مرفوعة إلى السدة العالية بالله

حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

نعم سيدي أعزك الله؛

بمناسبة اختتام الدورة الخريفية للسنة التشريعية 2010-2011 لمجلس المستشارين، يتشرف خديم الأعتاب الشريفة أن يرفع بكل تقدير واحترام إلى سامي مقامكم العالي بالله، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة أعضاء مجلس المستشارين، آيات الولاء والإخلاص وأصدق مشاعر التعلق بأهداب العرش العلوي المجيد، داعيا الله جلت قدرته أن يحفظكم ويرعكم ويديم على